

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

دنان : يوم الاربعاء ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٥ الموافق ١ شباط سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٥٩

الفهرس

صفحة	
١٢١٢	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ « نظام تعديل رسوم المحاكم الشرعية »
١٢١٣ - ١٢١٢	قرار رقم (١) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٤ - ١٢١٣	قرار رقم (٢) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٥ - ١٢١٤	قرار رقم (٣) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٥	قرار رقم (٤) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٦	قرار رقم (٥) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٧ - ١٢١٦	قرار رقم (٦) « صادر عن الديوان الخاص »
١٢١٧	نظام مكافحة الجراد (المعلن) لسنة ١٩٥٦

٣

هكذا من الأشهر

في رئيس الدولة ووزير الداخلية

بمقتضى المادة (١٣) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ٤١ لسنة ١٩٥١ وبناء على تسيب سماحة قاضي القضاة تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام لتعديل رسوم المحاكم الشرعية

صادر بالاستناد الى المادة (١٣) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ٤١ لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام رسوم المحاكم الشرعية - المعدل ١٩٥٦) ويدفع مع نظام رسوم المحاكم الشرعية رقم ٢ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة (١٤) من النظام الاصلي :
« على انه يجوز لقاضي القضاة اعفاء المشائر الرجل من دفع رسم عقد الزواج المذكور ولو كان الزواج مكرراً » .

المادة ٣ - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة (٤٦) من النظام الاصلي :
« على انه يجوز لقاضي القضاة اعفاء المشائر الرجل من دفع اجرة العاقد المتعصرص عليها في هذه المادة » .

١٩٥٦/١/٧

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

قرار رقم (١)

صادر عن الديون الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه المؤرخ ١٩٥٥/١١/١٥ رقم ٧٠٥١/١/٣٨٢/٢ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة ١٨ من الجدول (أ) الملحق بقانون رخص المهن رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كانت اجواق التمثيل والغناء والرقص التي توجب هذه الفقرة ان يؤخذ من صاحبها رسم قدره خمسة دنانير عن كل حفلة ليلية او نهاريه هي الاجواق التي ترتاد المملكة الاردنية من الخارج فقط ام انها تشمل الاجواق الاردنية التي تنقل في الداخل لأقامة الحفلات أيضاً .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/١١/١٠ رقم ١٦٧٣٢/١/١٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

(اجواق التمثيل والغناء والرقص وما شاكل ذلك التي ترتاد البلاد لأقامة حفلات لبضعة ايام يؤخذ من صاحب الجوقة خمسة دنانير عن كل حفلة ليلية او نهاريه تقام وتستوفي مثل هذا الرسم من المتعهد الذي جاء بالجوقة ولا يسمح بالعمل ما لم يتم الحصول على رخصة بذلك بعد دفع الرسوم) .

ومن هذا النص ينضح ان الاجواق المقصودة في هذه المادة هي الاجواق التي تأتي الى المملكة من بلاد اخرى ، اذ ان المعنى اللغوي لكلمة (الارتداد) التي استعملها واضع القانون في هذه المادة هو الهجاء الى المكان المرتاد من مكان آخر .

كما ان عبارة (المتعهد الذي جاء بالجوقة) تفيد ايضاً هذا المعنى .

ولذا فان النص المذكور لا يشمل الاجواق الموجودة في الاصل داخل المملكة .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٥٦/١/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عز الدين المقتي	سعد جمعه	الباس الخوري	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
			علي مسبار	علي مسبار

قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/١١/١٩ رقم ٧١٨٦/٣٦٥/٢ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير حكم المادة ٣٤ من قانون كتاب العدل رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كان الاعفاء من الرسوم والطوايح المنصوص عليه فيها يشمل الكفالات التي يقدمها الافراد لوزارة المعارف عند ابفاد ابنائهم في بعثات علمية ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الحاسبة المؤرخ ١٩٥٥/١١/١٠ رقم (٤١٢١) وكتاب وزير العدلية المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٧ رقم (٦٨٢٨) والخابرات المرفقة بهما وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا أن المادة ٣٤ المطلوب تفسيرها تنص على انه (تعفى من كافة الرسوم والطوايح والأوراق والمستندات والمعاملات التي تعود للحكومة بما فيها الكفالات المعطاة من موظفي الحكومة او من ينوب عنهم في قبض الأموال الأميرية) .

ومن هذا النص يتضح جلياً أن الأوراق والمستندات والمعاملات التي تعتبر معفاة من الرسوم والطوايح بموجب هذه المادة هي الأوراق والمستندات والمعاملات التي تصدر عن الحكومة ذاتها مضافاً اليها بطريق الاستثناء الكفالات التي

هكذا من أجل

يقدمها موظفو الحكومة المكلفين بقبض الاموال الاميرية . اما المستندات ، والكمالات التي يقدمها الافراد للحكم ، فانها لا تعتبر مشمولة بهذا الاعفاء . وحيث ان الكمالات التي تقدم لوزارة المعارف من اولياء الطلاب الذين يودعون في بعثات علمية انما تقدم من الافراد للحكومة فانها تعتبر خاضعة للرسوم والدواير وغير مشمولة بالاعفاء المشار اليه .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المذكورة .

صدر في ١٩٥٦/١/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عز الدين المفتي	سعد جمعة	فواز الروسان	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
			علي مسبار	علي مسبار

قرار رقم (٣)

صاد عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٩ رقم ٦٣٢٨/٦/٢/١٣ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة المعدلة من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية لبيان ما اذا كانت هذه المادة توجب دفع نفقات عضو لجنة التخمين غير الموظف من صندوق البلدية ام من صندوق الخيرية .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٥ وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة الثانية المطلوب تفسيرها تنص على ان (تؤلف لجنة التخمين من عضوين موظفين احدهما رئيساً وعضو واحد غير موظف ينتخبه وزير المالية من بين ثلاثة اشخاص يرشحهم المجلس البلدي ويشترط في ذلك ان يكون العضو غير الموظف من الاشخاص المكلفين بدفع ضريبة الاراضي او ضريبة الابنية والاراضي المستحقه على املاك واقعة في المنطقة البلدية المختصة ، اما اذا تخلف المجلس البلدي عن الترشيع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك فيحق لوزير المالية ان يعين شخصاً من ذوي اللياقة عضواً غير موظف في اللجنة ونفقات العضو غير الموظف يعينها وزير المالية) .

ومن هذا البص يتضح ان واضح القانون لم ينص على وجوب دفع نفقات العضو غير الموظف من صندوق البلدية او من اي صندوق آخر ، ولهذا فلا يمكن القول بان البلديات هي المكلفة بدفع مثل هذه النفقات اذ انه بمقتضى القاعدة العامة ان لا يتفق أي مبلغ من صندوق خاص الا بنص صريح .

وبناء على ذلك البص المشار اليه اعلاه تبين ان قبل وزير المالية المذكور في هذا العضو ينبغي ان تصرف له من صندوق الخيرية المخصص لعضو المجلس البلدي .

هذا ما نقرره في تفسير الفقرة المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٥٦/١/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عز الدين المفتي	سعد جمعة	بشير الشريقي	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
			علي مسبار	علي مسبار

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٦/١/٢ رقم ٦٣٢٨/١٨/٢ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير حكم المادة ٤٠ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كانت هذه المادة توجب اعتبار الجانب الذي فيه رئيس البلدية راجحاً عند تساوي اصوات الاعضاء الحاضرين ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية تاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٨ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة السابعة من المادة ٤٠ المطلوب تفسيرها تنص على ان (يتكون النصاب القانوني للجلسة من اكثرية اعضاء المجلس فاذا لم يتوفر هذا النصاب في جلستين متواليتين تعتبر الجلسة الثالثة قانونية مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين فيها) .

٢ - ان الفقرة الثانية من هذه المادة تنص على ان (تتخذ القرارات بموافقة الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين) .

٣ - ان الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من نفس القانون تنص على ان (ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء ويرجح الجانب الذي فيه الرئيس عند تساوي الاصوات) .

ومن هذه النصوص يتضح ان واضح القانون اوجب ان تتخذ قرارات المجلس البلدي بموافقة الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين ولم ينص على وجوب اعتبار الجانب الذي فيه الرئيس راجحاً عند تساوي الآراء الا في حالة واحدة وهي حالة الاقتراع لانتخاب نائب الرئيس ، وبما ان هذه الحالة قد وضعت على سبيل الاستثناء فلا يجوز التوسع فيها والقياس عليها عملاً بالقاعدة القائلة ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه .

ولهذا فان صوت الرئيس في كافة القرارات الاخرى لا يختلف عن باقي اصوات اعضاء المجلس وانه يشترط لصحة مثل هذه القرارات توفر الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها :

صدر في ١٩٥٦/١/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
للشؤون البلدية	سعد جمعة	بشير الشريقي	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
صلاح سحنيات			علي مسبار	علي مسبار

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥٦/١/٥ رقم ١٤٩/١/٣٨٥/٢ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من اجل تفسير حكم الفقرتين الاولى والرابعة من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات وبيان ما اذا كانت هاتان الفقرتان تجملان الاتفاقيات التي تمقدها لجوان العطاءات مع الاشخاص الذين تقبل عطاءاتهم خاضعة لرسوم الطوابع المنصوص عليها في الفقرة الاولى المشار اليها في انها تعتبر متممة لقرار الالة بحيث يكفي بالصاق الطوابع على هذا القرار بمقتضى الفقرة الرابعة المذكورة ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٣١ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

- ١ - ان الفقرة الاولى من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات تجعل كافة العقود وندوات التمهيد خاضعة للرسوم النسبية المبينة فيها .
- ٢ - وان الفقرة الرابعة منه تجعل العطاءات وقوائم المزايده او المناقصه التي تتم عليها الاحالة القطعية خاضعة للرسوم النسبية ايضاً بالتقدير المعين فيها .

ومن هذين النصين يتضح ان واضع القانون فرق بين العقود التي ينظمها القريقان وبين العطاءات التي تتم عليها الاحالة القطعية واعتبر كل منها معاملة مستقلة قائمة بذاتها وخاضعة لرسوم نسبية تختلف عن الرسوم النسبية التي تخضع لها المعاملة الاخرى ، ولهذا فانه عند تنظيم اتفاقية بين لجنة العطاءات وبين الشخص او الاشخاص الذين تقبل عطاءاتهم فان مثل هذه الاتفاقية تعتبر خاضعة لرسوم الطوابع المنصوص عليها في الفقرة الرابعة المشار اليها ، كما ان قرار الاحالة يكون خاضعاً للرسوم المنصوص عليها في الفقرة الاولى المذكورة .

هذا ما نقرره في تفسير الفقرتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٥٦/١/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عز الدين المقتي	سعد جمعة	الياس الخوري	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
				علي مسبار

قرار رقم (٦)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٥٥/١١/٣٠ رقم ٧٥٢٠/٣٨٢/٢ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام الفقرة ١ (أ) من الجدول الاول الملحق بقانون رخص المهن رقم (١٤) لسنة ١٩٥٢ . وبيان ما اذا كانت هذه الفقرة تجعل فروع المصارف خاضعة للرسم المنصوص عليه فيها أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٥/١١/٢٤ رقم ١٧٥٤٣ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

- ١ - ان الفقرة الاولى المطاوب تفسيرها تنص على انه يؤخذ رسم رخصة قدره (٥٠٠) دينار من المصارف والمؤسسات التي تتعامل اعمال الصيرفة والتسليفات بغائدة والتي يتجاوز رأسمالها (٢٥) الف دينار .
 - ٢ - ان الفقرة (ج) من المادة التاسعة من قانون رخص المهن المذكور تنص على انه (اذا كان للشخص الواحد عدة محلات يتعامل في كل منها البيع والشراء فيؤخذ رسم مستقل عن كل محل) .
- ومن هذا النص الأخير يتضح أن كل محل من المحلات التجارية يعتبر مكلفاً بدفع رسم مستقل عند الحصول على رخصة المهنة ولو كانت هذه المحلات تابعة لشخص واحد .

ولما كانت المصارف تعد من الشركات التي تتعامل أعمالاً تجارية فانها تعتبر خاضعة لهذه القاعدة العامة ويكون كل فرع من فروعها خاضعاً للرسم المنصوص عليه في الفقرة الاولى من الجدول رقم (أ) المشار اليه عند توفر الشرط المتعلق بمقدار رأس المال .

هذا ما نقرره في تفسير احكام الفقرة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٥٦/١/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عز الدين المقتي	سعد جمعة	الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسبار

نظام مكافحة الجراد (المعدل) لسنة ١٩٥٦

المادة (١) - يطلق على هذا النظام اسم نظام مكافحة الجراد (المعدل) لسنة ١٩٥٦ ويقرأ مع نظام مكافحة الجراد لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الأصلي :

المادة (٢) - تلغى المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

يستوفي موظفو الحكومة وضباط وأفراد الجيش الذين يستخدمون لأعمال المكافحة اكرامية تعادل المياومة التي يستحقونها بموجب نظام الانتقال والسفر طيلة مدة استخدامهم لأعمال المكافحة اذا باتوا خارج مركز وظائفهم الأساسية فاذا قام أحدهم بالعمل بعد أوقات الدوام الرسمي في مركز عمله الأساسي يستوفي اكرامية تعادل نصف المياومة التي يستحقها قانونياً .

وزير الزراعة
ضيف الله الحمود

هذا من الملاحق